

البنوك الشاملة Universal Banks

تلعب البنوك دوراً كبيراً في الاقتصاد. وقد زادت أهميتها في الآونة الأخيرة، حيث لم يعد دور البنوك كمؤسسات اقتصادية منحصراً في العمليات الادخارية للأفراد، وإنما أصبح لها دور في العمليات الائتمانية والاستشارية بمختلف أنواعها. كما كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاس واضح على تطورات أداء وأعمال البنوك. وأمام هذه التغيرات اتجهت البنوك إلى التحول نحو الصيرفة الشاملة تماشياً مع التطورات الراهنة، كتنظيم مصرفي جديد لمواجهة قوى التغيير المصرفية وتحدي المنافسة بدرجة هامة والاندماج في السوق العالمية.

محاوِر العدد:

- مفهوم البنوك الشاملة
- أسباب ظهور البنوك الشاملة
- وظائف البنوك الشاملة
- إيجابيات وسلبيات البنوك الشاملة



والانكشاف، أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية، أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة. وهنا تتجلى حصافة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود وحسن دراسة السوق واتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب.

المصادر:

- موسوعة الاقتصاد والتمويل – الدكتور أحمد عبد الخالق – البنوك الشاملة.
- موقع دليل المحاسبين بحث البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار.
- منتدى التمويل الإسلامي – قسم العلوم الاقتصادية.



مفهوم البنوك الشاملة

يقصد بالبنك الشامل إنه البنك الذي يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار من مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، والبنوك المتخصصة. وبذلك يجمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة في قبول الودائع ومنح الائتمان، وأنشطة غير تقليدية تتماشى مع التطورات الحالية من خلال إستراتيجية التنويع.

أسباب ظهور البنوك الشاملة

• تحرير تجارة الخدمات المصرفية: تعتبر الإتفاقية

العامة لتجارة الخدمات أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورجواي، والتي كشفت بعد مفاوضات استمرت إلى ثمان سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO في جنيف 1995، وتوقيع الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS بموافقة 70 دولة عام 1997 وتم تطبيق الإتفاقية عام 1999، وشملت الإتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

• التقدم التكنولوجي: التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الإعلام والاتصال وثورة الحاسبات الآلية، إلى سرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء،

وبين البنوك والسوق، وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات دون حواجز أو قيود، وهو ما ساهم في فتح مجالات لا نهائية للتمويل والاستثمار وتهيئة المناخ والظروف لظهور البنوك الشاملة التي حققت نجاحات كبيرة في الدول المتقدمة.

• ظهور أدوات مالية جديدة:

– التجارة الإلكترونية

تسمح التجارة الإلكترونية للمصارف بتسويق وتوزيع منتجاتها العادية وخدمات الاستثمار لعملائها عن طريق الإنترنت، كما يمكن طرح منتجاتها بكل مواصفاتها ومعلوماتها عبر الإنترنت مما يزيد من عدد المتعاملين، ويقلص من حجم النفقات.

– القروض المشتركة

هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة، تشترك في تقديمها عدة بنوك، تخص هذه القروض تمويل العمليات الكبيرة ذات المبالغ الضخمة، وبالتالي تعد أداة هامة لتوفير الاحتياجات التمويلية.

– شهادات الإيداع

هي وثيقة قابلة للتداول، يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر.

– المشتقات

هي عقود مالية تتنوع بحسب طبيعتها، ومخاطرها،

وأجالها المتراوحة بين 30 يوم وسنة، ومن أهم هذه العقود عقود الخيار، العقود الآجلة والعقود المستقبلية.

• زيادة حدة المنافسة: تعتبر المنافسة دافعاً قوياً لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة، وقد ازدادت حدة المنافسة أكثر بدخول مؤسسات مالية غير مصرفية ومؤسسات أخرى غير مالية كالشركات الصناعية، والتجارية، وشركات التأمين التي تقدم خدمات تشبه خدمات البنوك التجارية، وتوسع نشاطها أكثر عن طريق عدة قنوات مثل قيام «شركة SONY» بإنشاء بنك افتراضي لتقديم خدمات الإقراض على الإنترنت على الموقع www.sony.com وكذلك قيام «شركة أمريكا On Line» بإنشاء بنك افتراضي سنة 1966 بعد أن ضمت إليها «City Bank- Bank of America» وأقامت شراكة مع بنك إلكتروني Bank of California



سنة 1999 لإصدار بطاقات إلكترونية وتقديم القروض.

• المخاطر المصرفية وقرارات لجنة «بازل»: في ظل تصاعد حدة المنافسة بين المتدخلين في السوق المصرفية وزيادة نسبة المخاطر المحتملة التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي تتعلق بنشاط وإدارة البنك، وكذلك العوامل الخارجية الناتجة عن تغير البيئة التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية، أدى ذلك إلى الاهتمام بمعايير كفاية رأس المال في البنوك، فقامت لجنة «بازل» الدولية بإصدار مجموعة من المعايير لوضع حدود دنيا لرأس مال البنك لمقابلة مخاطر الائتمان بغية الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي، خاصة بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية – خاصة الأمريكية منها – في ديون منفردة أو معدومة، وهو ما دفع البنوك إلى تنويع أنشطتها وتملك أصول حقيقية.

• الشركات متعددة الجنسيات: هي شركات عالمية النشاط، وتعتبر في كل معانيها أحد السمات الأساسية للعولمة، ويظهر تأثيرها واضحاً على الاقتصاد العالمي في شكل استثمارات ضخمة، تكنولوجيا متطورة، خبرات تسويقية وإدارية، ويضاف إلى ذلك الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية، ويمثل عدد البنوك متعددة الجنسية الكبيرة والتي تهيمن على الاقتصاد العالمي حوالي 14 شركة تمويل متعددة الجنسية، والتي تؤثر في الأسواق المالية من خلال زيادة المعروض العالمي

تكون درجة ارتباطها ضعيف، بما يضمن درجة مخاطر منخفضة.

– تنوع القروض الممنوحة من قروض قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل، وتنوع تواريخ استحقاقها، والشركات التي تقدم لها القروض.

– الدخول في مجالات استثمارية جديدة من خلال:

• الإسناد: و يعني شراء الأسهم المصدرة حديثاً من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحمل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة السهم للشركات المصدرة.

• التسويق: ويتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة، مستخدماً في ذلك إمكانياته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين.

• تقديم الاستشارات: حول إصدارات الأوراق المالية الخاصة بالشركات من حيث مردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

2 - التنوع بدخول مجالات غير مصرفية

• القيام بنشاط التأجير التمويلي «Leasing»، من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي، وإعداد الدراسات اللازمة للتمويل التأجيري، وكذلك



• اتخاذ البنوك الشاملة شكل شركات قابضة مصرفية تضم إليها شركات صناعية، وتجارية، ومالية بغية تنوع مصادر التمويل وزيادة الموارد المالية.

• التوريق «Securitization» ويسمى أيضاً بالتسنيذ، ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة (القروض) إلى أوراق مالية قابلة للتداول في صورة أسهم أو سندات، مما يعطي الدائن فرصة لترويج قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية، وبالتالي تنشيط سوق المال ومثال ذلك قروض الإسكان. ومن مزايا التوريق خفض تكلفة الاقتراض قياساً بطرق التمويل التقليدية، وبالتالي التحول من صيغ الإقراض التقليدية إلى صيغ وأدوات جديد وهي الأوراق المالية.

1 - التنوع في مجال الاستثمار

– تنوع محفظة الأوراق المالية التي تضم تواريخ استحقاق مختلفة، وشركات ذات أنشطة متنوعة

تقوم بها، سواء كانت وظائف تقليدية تقدمها البنوك التجارية، وبنوك الاستثمار والأعمال، والبنوك المتخصصة، أو أنشطة أخرى متنوعة وواسعة التنوع، والتي يتوقف عليها إسهامها في تحقيق التطوير الاقتصادي. على هذا الأساس تستند الصيرفة الشاملة على فلسفة التنوع التي جاء بها «هارى ماركوتز»، والتي تقوم على تنوع البنوك لأنشطتها وكذا مواردها بهدف استقرار حركة الودائع وتخفيض مخاطر الاستثمار.

تنوع مصادر التمويل

– الوظائف المصرفية التقليدية:

• تسيير الحسابات الجارية بالعملة الوطنية والأجنبية.

• التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية، والقيام بإصدار الشيكات السياحية.

• إصدار شهادات الادخار بالعملة المحلية والأجنبية.

• منح تسهيلات ائتمانية، وتمويل التجارة الخارجية.

– الوظائف المصرفية غير التقليدية:

• إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول، والتي يمكن لحاملها شراءها وبيعها في أسواق النقد دون الرجوع للبنك الذي أصدرها.

• الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي في شكل إصدار سندات في أسواق رأس المال، أو بالاقتراض من شركات التأمين والمؤسسات المالية.

لرؤوس الأموال وتعزيز التنمية المالية المحلية التي تحسن من كفاءة وخلق أدوات مالية جديدة مع زيادة الخدمات المصرفية.

• **الخصخصة:** تعد الخصخصة من أهم الدوافع للوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة، وتقليل معدلات المخاطرة، وتساهم الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية، وتوسيع قاعدة الملكية، وزيادة المنافسة في السوق المصرفية، وتحسين الأداء الاقتصادي، وتحديث الإدارة، وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى إعطاء المزيد من الحرية للإدارة المصرفية في اتخاذ القرارات الإدارية الاستثمارية وتجميع الموارد ودعم أسواق المال والنقد.

• **حركات الاندماج:** عرفت الصناعة المصرفية في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة نتيجة تحرير تجارة الخدمات المصرفية واتفاقية بازل لكفاية رأس مال البنوك حركات اندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة وبأحجام مختلفة ترتب عليها تكوين كيانات مالية ضخمة قادرة على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج، وبالتالي تعزيز قدراتها التنافسية، وكذلك توسيع قاعدة العملاء، وتقديم خدمات متنوعة.

وظائف البنوك الشاملة

ترجع أهمية البنوك الشاملة إلى الوظائف التي

القيام بدور المستشار المالي والاقتصادي لأي من الأطراف المشاركة، فضلاً عن القيام بعمليات التأجير التمويلي.

• الاتجار بالعملة في السوق الحاضرة لإتمام صفقات تجارية دولية لصالح مؤسسات، بهدف تحقيق عوائد.

• إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال الأخرى، وذلك مقابل عمولة.

• دعم النشاط المالي للعملاء، من خلال تقديم الاستثمارات المالية والأعمال التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء الخاصة باستثمار أموالهم في السوق والحفاظ على توازنهم المالي. كما يقوم البنك الشامل بما يلي:

– إنشاء صناديق الاستثمار

– تأسيس شركات رأس المال المخاطر

– القيام بعمليات خصم الديون

– تنشيط سوق المال وبرامج الخصخصة

3 - تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة

تسعى المصارف الشاملة إلى ابتكار خدمات مصرفية جديدة تساهم في تحقيق ميزة تنافسية لها، ويشير الابتكار المصرفي في مفهومه إلى ترجمة الأفكار الجديدة إلى ممارسات عملية تطبيقية، ويتحقق التفوق الابتكاري لمصرف ما دون الآخر وفق نمط الإدارة المصرفية التي تشجع الابتكار أو تتجنبه.

• **صيرفة التجزئة:** وتشمل العديد من الخدمات التمويلية التي تشهد توسعاً ملموساً من قبل العديد من البنوك:

– البطاقات الإلكترونية: وتمثل حافضة نقدية إلكترونية مخزنة في الهارد ديسك Hard Disk لجهاز الكمبيوتر تسمح بالتسديد الفوري كوسيلة دفع مقبولة، ومن أشكال النقود الإلكترونية نجد بطاقة الدفع والبطاقات الائتمانية.

– تقديم القروض الشخصية: شهدت السوق المصرفية توسعاً كبيراً في مجال القروض الاستهلاكية التي تخدم فئات كثيرة من الأفراد العاملين بالقطاع العمومي أو الخاص، وتعمل البنوك الشاملة على توفير التمويل اللازم لأغراض استهلاكية ك شراء السيارات، أو الأثاث....، وذلك مقابل شروط ميسرة وبسيطة.

– التمويل بالرهن العقاري: يعد هذا النوع من الإقراض من أهم خدمات التجزئة المصرفية التي توسعت البنوك الشاملة في تقديمها للأفراد بعد أن كان مقتصرأ على البنوك المتخصصة، وفي نطاق ضيق من جانب البنوك التجارية التي تقدمه للشركات العقارية.

• **نشاط التأمين:** يعد التأمين من الأنشطة غير المصرفية المبتكرة التي تنشط فيها البنوك الشاملة من خلال شكل تنظيمي لشركة شقيقة تضمها شركة قابضة، حيث تقوم بتقديم خدمات تأمينية على الممتلكات وعلى الأشخاص كالتأمين على

العملاء الذين يحصلون على قرض ائتماني في مقابل التزام شركة التأمين بسداد أقساط القروض في حالة وفاة المقرض، وذلك مقابل حصول البنك على عمولة من شركة التأمين الشقيقة نظير هذه الأنشطة.

إيجابيات وسلبيات البنوك الشاملة

أهم الإيجابيات:

1 - تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية بدءاً من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل، الإدارة، التسويق، الخ.

2 - تساهم البنوك الشاملة في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها وتخصيصها للأغراض التنموية، على نحو يتسم بالكفاءة والرشادة، أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي وتحسن إستغلاله.

3 - تساهم البنوك الشاملة في تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك ومواردها، ومن ثم تجنبها التعرض للإنكشاف بتركيز أنشطتها في مجال واحد كالائتمان، فتوزيع الموارد بين استخدامات لها مردود إقتصادي يدفع نحو النمو والازدهار من ناحية ثالثة، تستطيع أن تقلل معدل المخاطرة وتزيد معدلات الربحية من مصادر حقيقية تعكس الأداء الإقتصادي، هذا فضلاً عن أنها تخلق البيئة الإقتصادية المواتية حيث تعمل البنوك بفاعلية وكفاءة كبيرتين.

4 - تساهم البنوك الشاملة في إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع أن يجابه الدخول في إتفاقات تحرير الخدمات المالية والتي تتطلب تحديث المؤسسات المالية، إستحداث مؤسسات متخصصة تتفق ومتطلبات العصر، ابتكار منتجات جديدة، توريق الديون، إنجاح برامج الإصلاح الإقتصادي والخصخصة..... الخ.

5 - تستطيع البنوك الشاملة من خلال دخولها نشاط التأجير التمويلي أن تساهم في خلق طبقة من رجال الأعمال والمنظمين الذين يحتاجون إلى الآلات والمعدات ولكن لا يتوافر لهم التمويل. كما تشجع الكثرين منهم على تحديث وتطوير مشروعاتهم وتمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة، مما يدفع نحو زيادة القدرات التنافسية.

6 - تساهم البنوك الشاملة في تنشيط بورصة الأوراق المالية، وهي في حد ذاتها تعد رافداً لا ينضب لتوفير التمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية اللازمة لذلك، وتوسيع قاعدة الملكية وتعميق ما يعرف بالانتماء الإقتصادي بالإضافة إلى الانتماء السياسي والإجتماعي.

أهم السلبيات:

1 - قد تؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة، وهو ما قد يكون على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.

2 - قد تؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة